كـلـيـه الـتـجـارة
قـســـــم الاقـتـصـاد

تقييم سياسات مواجهة التبعية الاقتصادية في الدول العربية
ـدراسة مقارنـة

Evaluation of Policies Facing Economic Dependence In Arab countries
- Comparative study -

رسالة للحصول على درجة الماجستير
فى الاقتصاد

مقدمة من الباحثة

مـي مصطفى إبراهيم محمد جاد

إشراف

أ.د/ عبيـر فرحـات
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
بكلية التجارة – جامعة عين شمس

د/ ايمـــان هاشـم
مدرس الاقتصاد
بكلية التجارة – جامعة عين شمس

2014

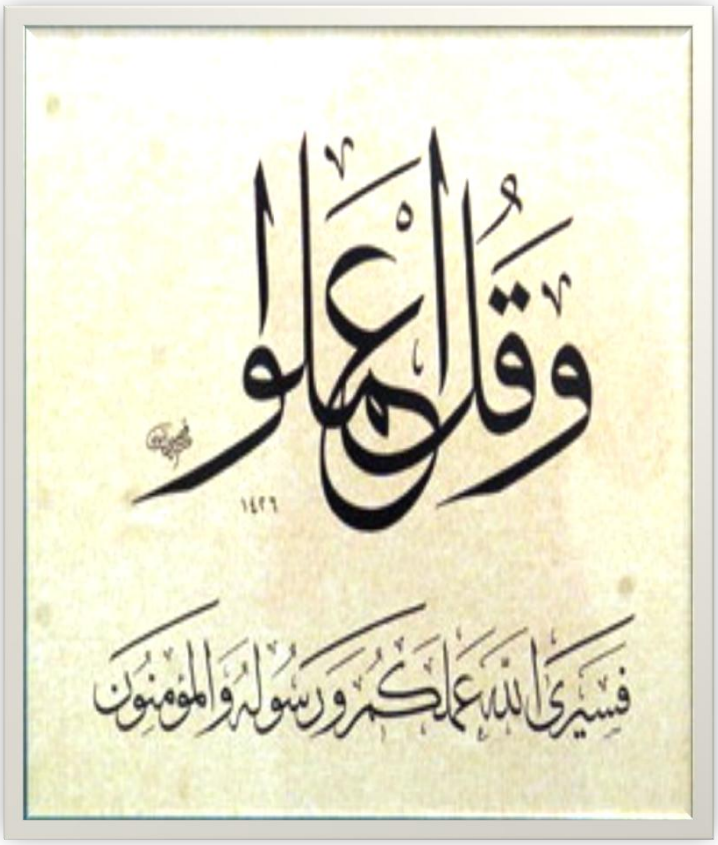
وقل اعملوا
١٤٢٦
فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

كلية التجارة
قسم الاقتصاد

اسم الباحثة : مي مصطفى إبراهيم محمد جاد

الدرجة العلمية : الماجستير

القسم التابع له : الاقتصاد

الكليـــة : التجارة

الجامعـــة : عين شمس

سنة التخـرج : 2005

سنة المنـح : 2014

كلية التجارة
قسم الاقتصاد

تقييم سياسات مواجهة التبعية الاقتصادية في الدول العربية

- دراسة مقارنة -

إعداد

الباحثة / مي مصطفى إبراهيم محمد جاد

تكونت لجنة المناقشة والحكم من :

أ.د/ أحمد فؤاد مندور **(رئيساً)**

أستاذ الإقتصاد ووكيل الكلية السابق لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ.د/ نجلاء محمد إبراهيم **(عضواً)**

أستاذ الإقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني سويف

أ.د/ عبير فرحات **(مشرفاً)**

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بالكلية

تاريخ المناقشة : 2014/9/7

الدراسات العليا

ختم الإجازة	**أجيزت الرسالة بتاريخ**
/ / 2014	/ / 2014
موافقة مجلس الكلية	**موافقة مجلس الجامعة**
/ / 2014	/ / 2014

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، حمداً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، وصلّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وسلم .

بعد حمد الله وشكره، أتوجه بأسمى آيات الشكر والاعتزاز للأستاذة الدكتورة / عبير فرحات لتفضلها بالإشراف على الرسالة وعلى جهدها ورعايتها وتوجيهاتها فكانت لي معلمة قديرة وأماً نصوحة كما أشكرها على سعة صدرها وصبرها.

كما أشكر الأستاذ الدكتور / أحمد فؤاد مندور على ما قدمه من وقت وجهد بتفضله بالمشاركة في المناقشة والحكم على الرسالة وأيضاً رئاسته لجنة الحكم والمناقشة .

كما أود أن أعبر عن خالص امتناني وشكري للأستاذة الدكتورة / إيمان هاشم على ما قدمته لي من جهد ووقت وعلم وتشجيع في استكمال الرسالة.

أشكر الدكتورة / نجلاء محمد إبراهيم على تفضلها بالمشاركة في الإشراف وإبداء ملاحظاتها الهامة على الرسالة .

إنه لمن فضل الله أن منّ عليّ بأسرتي الكبيرة والصغيرة الحبيبة التي فاضت عليّ بالفضل فكان لهما عظيم الأثر، فقد تكبدوا من أجلي الكثير في سبيل إخراج هذا العمل .

كل الشكر لكل من وضع حجر عثرة في طريقي فكانت بمثابة الحافز على مواصلة طريقي إلى الأمام .

والله ولي التوفيق ،

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: التبعية الاقتصادية في الدول العربية" مظاهرها – أسبابها – آثارها "	10
مقدمة	10
المبحث الأول : الإطار النظري للتبعية الاقتصادية	11
أولاً : مفهوم التبعية الاقتصادية.....	11
ثانياً : عوامل التبعية الاقتصادية	15
ثالثاً : صور و آليات التبعية الاقتصادية.....	19
رابعاً: العلاقة بين التبعية الاقتصادية والعولمة.....	22
المبحث الثاني: التبعية التجارية	31
أولا: مظاهر التبعية التجارية	31
ثانيا: أسباب التبعية التجارية	40
ثالثا: آثار التبعية التجارية	4
المبحث الثالث : التبعية المالية	56
أولا: مظاهر التبعية المالية	57
ثانيا: أسباب التبعية المالية	71
ثالثا: آثار التبعية المالية	87
خلاصة الفصل	100
الفصل الثاني : تقييم سياسات مواجهة التبعية الاقتصادية في لدول العربية مقارنة بماليزيا	105
مقدمة	105
المبحث الأول: سياسات مواجهة التبعية	107
	116
	129

الموضوع	رقم الصفحة
الاقتصادية في ماليزيا	146
أولاً : تقييم سياسات مواجهة التبعية الاقتصادية في ماليزيا.....	146
ثانياً : أهم القطاعات التنموية في التجربة الماليزية.....	156
المبحث الثاني : تقييم سياسات مواجهة التبعية الاقتصادية بالدول العربية	205 208
أولاً: سياسات الإصلاح الاقتصادي لمواجهة التبعية الاقتصادية في الدول العربية.....	213 223
ثانياً: تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية	243
المبحث الثالث : الاستراتيجية المقترحة للحد من التبعية الاقتصادية في الدول العربية.....	246 249 254
أولاً : الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا.....	266
ثانياً : المحور قصير الأجل للاستراتيجية المقترحة.....	
ثالثاً : المحاور طويلة الأجل للاستراتيجية المقترحة.....	
خلاصة الفصل	
الخاتمة	
التوصيات	
قائمة المراجع	
ملحق الجداول	

قائمة الجداول

الرقم	البيـــان	الصفحة
1	أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العربي خلال الفترة 2009-2011	267
2	درجة الإنكشاف الاقتصادي فى الدول العربية لعام 2011	268
3	التركيز السلعي في صادرات بعض الدول العربية خلال عام 2009	269
4	مؤشر التركز السلعي لصادرات الدول العربية 2010	270
5	التركز الجغرافي للتجارة الخارجية العربية 2009-2011	271
6	التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية 2009	272
7	الميل المتوسط للاستيراد فى الدول العربية لعام 2011	273
8	تطور الدين الخارجي للدول العربية 2008 – 2012	274
9	تطور خدمة الدين الخارجي للدول العربية خلال الفترة 2008 – 2012	275
10	مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة 2011- 2012	276
11	الإيرادات البترولية للدول العربية المصدرة للنفط 2009 – 2011	277
12	قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية 2009 – 2011	278
13	الاحتياطيات الخارجية الرسمية لبعض الدول العربية (باستثناء الذهب) 2008 – 2012	279

14	مؤشرات أساسية عن أداء الاقتصاد المصري قبل بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي	280
15	معدلات التضخم في مصر من عام 1985 حتى عام 2010	281
16	مؤشرات أساسية عن الاقتصاد المصري	282
17	الديون الخارجية المستحقة على مصر وشروطها ومعدلات خدمتها	285
18	تطور الناتج المحلي المصري الاجمالي وهيكلة 1990 – 2009	286
19	مؤشرات اقتصادية أساسية عن أداء الاقتصاد المغربي	287
20	الديون الخارجية المغربية وشروطها ومعدلات خدمتها	288
21	المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد الماليزي قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي	289
22	هيكل الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا قبل الإصلاح وبعده 1970– 2010	290
23	هيكل الصادرات لماليزيا نسبة من الناتج المحلي الاجمالي	290
24	مؤشر الإنكشاف الاقتصادي لدولة ماليزيا عام 1960– 1975	291
25	مؤشرات المديونية لدولة ماليزيا قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي 1980– 2010	291
27–26	مقارنة بين مؤشرات التبعية التجارية في مصر – المغرب	292
29–28	مقارنة بين مؤشرات التبعية المالية في مصر والمغرب	293
30	مقارنة مؤشرات الأداء الاقتصادي بين (ماليزيا – مصر – المغرب)	294
31	مقارنة مؤشرات التبعية المالية بين (ماليزيا – مصر – المغرب) 1990– 2010	295

مقدمة

يعتبر تحقيق الاستقلال الاقتصادي العربي من أهم الواجبات التي ينبغي أن تنهض بها الأمة العربية في كل الأوقات وتتأكد في الوقت الحاضر، وهو من لوازم الوفاء باحتياجات هذه البلدان التي تستغني بها عن الحاجة إلى غيرها.

فعلى الرغم من حصول الدول العربية على استقلالها السياسي إلا أنها ما زالت من الناحية الاقتصادية تقع تحت هيمنة الدول الصناعية في الوقت الذي لم تتمكن فيه الدول العربية من تغيير هياكلها الاقتصادية أو تحسين موقعها الاقتصادي، في إطار النظام الاقتصادي العالمي، بالشكل الذي يعزز من موقفها الضعيف والتابع في الاقتصاد الرأسمالي، ويحقق لها الاستقلال الاقتصادي، وينفي تبعيتها للخارج. ومن ثم أصبحت المحصلة النهائية أن اتسمت العلاقات الاقتصادية الدولية بالتعامل غير المتكافئ (تبعية) بين دول المركز الرأسمالي ممثلة في الدول الصناعية ودول المحيط أو الهامش التي تمثل الدول النامية ومنها الدول العربية في إطار ما عرف بالعلاقة بين الشمال والجنوب.

وأيضا رغم حصول الدول العربية على الاستقلال السياسي فقد سعت الدول الرأسمالية المتقدمة التي حققت ثروات هائلة من مستعمراتها القديمة ولا زالت، إلى تطوير آليات جديدة من التبعية، لتجعل من الاستقلال السياسي العربي استقلالاً صورياً فارغ المضمون حتى يتسنى لها ممارسة نوع آخر من الاستعمار وهو الاستعمار الاقتصادي أو التبعية الاقتصادية (Dependence Economic) وذلك لضمان بقاء الدول الأطراف (الدول النامية) تؤدي وظيفتها الاقتصادية التي تلبي احتياجات اقتصاديات دول المركز الصناعية في إطار التقسيم الدولي للعمل وعلاقات التكامل التبعي.

ولعل مما زاد من قسوة التكامل التبعي مع اقتصاديات الدول المتقدمة سياسات التنمية القطرية في الدول العربية، حيث اتجهت كل دولة بمفردها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عبر إمكانياتها المحدودة، مما جعل التنمية الاقتصادية في الدول العربية تواجه العديد من التحديات، نظراً لافتقاد كل دولة عربية بمفردها لمقومات التنمية الاقتصادية المستقلة.

ومع عدم الإقلال من دور الاحتلال العسكري الذي استخدم في المراحل الأولى لغرض التبعية وتحديد طبيعة علاقات الدول المستعمرة بمستعمراتها القديمة

وفرض نمط معين من التخصص الدولي لازالت ملتزمة به الدول العربية فإن استمرار وتجدد التبعية في المرحلة الحالية يعزى إلى حد كبير لسياسات الدول العربية نفسها، التي تندمج بشكل كبير في السوق الرأسمالية العالمية، التي ما زالت تسيطر على أسواق السلع والمال والقروض والخدمات والاستثمارات والتكنولوجيا وغيرها. مما جعل الدول العربية تجاه علاقة غير متكافئة، لذا فإن التخلص من التبعية ليس معناه انغلاق الدول العربية على نفسها، أو انعزالها عن العالم الخارجي، وإنما هو التخلص من علاقات الاستغلال المضادة للتنمية الاقتصادية المستقلة، واستبدالها بعلاقات متكافئة تضمن لها الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

مشكلة الدراسة

تعيش دول العالم الثالث ومنها الدول العربية حالة التبعية الاقتصادية والتي تعتبر من أهم المشكلات وأخطرها التي تواجه هذه الدول في الوقت الراهن، وتتمثل هذه التبعية في هيمنة الدول الرأسمالية الصناعية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم الثالث، من خلال ربط اقتصاديات هذه الدول باقتصاديات الدول الرأسمالية العالمية، بحيث يبقى الاقتصاد الأول تابعاً والثاني مسيطراً، وتمارس الدول الرأسمالية سيطرتها على البلاد باستخدامها أدوات الربط المتعددة، ومنها العمل على تعميق آليات التبعية التي تعمل على ادماج دول العالم الثالث ومنها الدول العربية في منظومة الرأسمالية العالمية، والتي من شأنها أن تبقى هذه الدول في وضع تابع للدول الرأسمالية الصناعية، ومنها على سبيل المثال المديونية الخارجية والدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في توجيه السياسات الاقتصادية للدول النامية من خلال المديونية (القروض والمساعدات)، وبسط الهيمنة عن طريق وسائل التسليح والتدريب العسكري ومتطلباته الادارية والفنية والاستثمارات الأجنبية التي تقوم بها الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات وفق شروط تمليها هذه الشركات على الدول المستقبلة لها، ومن خلال علاقات التبادل التجاري القائمة على عدم التكافؤ وعدم المساواة، وما يترتب على ذلك من المشكلات التجارية والتي أهمها، أعتماد الدول النامية ومنها الدول العربية على تصدير السلع الأولية والمواد الخام، والناجم عن السياسات الرأسمالية في فترة استعمار الدول الصناعية للدول النامية من خلال تقسيم العمل الدولي.

وتعتمد هذه الظاهرة على دمج الدول العربية ضمن إطار السوق العالمية،

وتعميق تبعيتها للدول الرأسمالية في إطار تقسيم العمل الدولي، في الوقت الذي تسعى فيه إلى فرض طريق التنمية الرأسمالية على البلدان العربية من خلال: تعزيز علاقات التجارة الخارجية، سياسة توسيع دور الشركات متعددة الجنسية في تنفيذ مشروعات وخطط التنمية الوطنية، سياسة التوسع في الاستثمار الأجنبي في القطاعات المهمة (كقطاع النفط)، سياسة احتواء القطاع العام وربطه بالاقتصاد الرأسمالي العالمي سواء من خلال المشاركة مع رأس المال الأجنبي أو المحلي أو من خلال زيادة ارتباطه بالإنجازات العلمية والتكنولوجية الرأسمالية.

كذلك تعمل على تدمير الفوائض المالية التي حققتها الدول العربية النفطية، لأن التقديرات تشير إلى أن اقتصاد الدول النفطية لا يستوعب أكثر من ثلث عائداتها النفطية، أما الثلثان الباقيان فقد اتخذا طريقهما بالعودة إلى السوق الرأسمالية العالمية.

وتمارس الهيمنة على الدول التابعة من خلال حكوماتها بسياساتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية، وكذلك من خلال عدد من المؤسسات المالية ذات النفوذ الدولي (مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) أو من خلال الشركات الاحتكارية الكبرى (متعددة الجنسية).

ويتمثل الخطر الكبير الذي تشكله أوضاع التبعية في تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تجددها، لأن رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لا يتم انطلاقاً من الحاجات الفعلية للدول التابعة، وإنما انطلاقاً من حاجات النمو الرأسمالي في دول المركز، وليس من خلال الاعتماد على الموارد المحلية وتعبئتها إلى أقصى طاقة ممكنة، وإنما من خلال تكريس الاعتماد على المعونات والتقنيات الأجنبية، ليس من أجل بناء قدرة اقتصادية ذاتية تضمن الانطلاق على طريق التقنية المستقلة، وإنما بهدف المحافظة على الدور المتدني للدولة التابعة في تقسيم العمل الدولي، واستمرار الطبيعة «الذيلية» لاقتصاديات تلك الدول في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهكذا تبقى البنية الاقتصادية، الاجتماعية للدول التابعة بنية متخلفة، أي إنها بنية فاقدة للتكامل الذاتي، تتسع فيها الهوة بين هيكل الإنتاج وهيكل الاستهلاك، ومفتقرة إلى عناصر التجدد الذاتي.

وبالفعل فقد أثر هذا الخطر على الدول العربية، ويتضح ذلك عند معرفة أن صندوق النقد والبنك الدوليين وهم يمثلوا إحدى آليات التبعية قد ألزموا الدول العربية بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وفق الوصفة التقليدية لهما دون مراعاة مدى ملائمة هذه السياسات لخصوصية الحالة العربية، وكان ذلك ثمن مساعدتهم للدول العربية وإمدادهم بالتمويل اللازم للخروج من الأزمة الطاحنة التي اجتاحت الدول العربية ذلك الوقت.

ومن هذا المنطلق تضح أهمية تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك بهدف معرفة مدى قدرة هذه السياسات الأجنبية في مواجهة التبعية الاقتصادية في الدول العربية، و أيضا تقييم سياسات الإصلاح لنموذج دولة نامية نجحت بالفعل في مواجهة التبعية الاقتصادية، وتعتبر دولة ماليزيا من أبرز النماذج التي حققت نجاحاً مبهراً في مواجهة التبعية دون الرفض التام للعولمة، وبأستخدام سياسات وطنية، وهو الأمر الذي تم الأعتراف به على المستويين الاقليمي والعالمي، وذلك لإستفادة مصر والدول العربية.

وعلى هذا النحو فإن الإشكالية الرئيسية التي تحاول هذه الدراسة ملامستها تتجلى في ظاهرة خطيرة ظهرت ملامحها بجلاء ووضوح مع بداية العشرية الأخيرة من القرن العشرين وهي "ظاهرة التبعية الأقتصادية ". وتسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس يشكل قلب المشكلة البحثية ويتمثل هذا السؤال في "هل سياسات الإصلاح الاقتصادي (الأجنبية) المتبعة من قبل الدول العربية كان لها القدرة على مواجهة التبعية الاقتصادية؟"، ويتفرع من هذا السؤال البحثي عدة أسئلة فرعية سنحاول من خلال دراستنا الاجابة عليها :

1- ماهي "التبعية الأقتصادية"، وجذورها التاريخية، وعلاقتها بالعولمة ؟
2- ماهي مظاهر وأبعاد هذه الظاهرة في الدول العربية ؟
3- ماهي أبرز تجلياتها وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية ؟
4- هل أستطاعت سياسات الإصلاح المتبعة لمواجهة التبعية الاقتصادية من قبل الدول العربية الحد من مظاهر التبعية الاقتصادية وآثارها ؟
5- كيف تمكنت ماليزيا من مواجهة التبعية الاقتصادية؟
6- ماهي الآليات الكفيلة بمواجهة هذه الظاهرة؟ وكيف السبيل للحد من

انعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد العربي؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة للتعرف على عدة موضوعات على النحو التالي:

1- التعرف على التبعية الاقتصادية في الدول العربية (أبعادها، أسبابها،آثارها وكيفية مواجهتها).
2- تقييم سياسات مواجهة التبعية الاقتصادية في ماليزيا وبيان كيفية استفادة مصر والدول العربية منها.
3- تقييم سياسات مواجهة التبعية الاقتصادية في ماليزيا وبعض الدول العربية (مصر – المغرب).
4- التوصل إلى استراتيجية متكاملة تهدف إلى الحد من آثار التبعية الاقتصادية في الدول العربية.

فروض الدراسة

سوف تقوم الدراسة على عدة فروض وذلك على النحو التالي:

1- للتبعية الاقتصادية آثاراً سلبية على اقتصاديات الدول العربية.
2- عدم نجاح سياسات مواجهة التبعية الاقتصادية في الدول العربية.
3- نجحت ماليزيا في مواجهة التبعية الاقتصادية ومن ثم تحقيق الاستقلال الاقتصادي.
4- يمكن للدول العربية الاستفادة من التجربة الماليزية في مواجهة التبعية الاقتصادية.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة جملة من المناهج حسب ضرورة البحث، حيث استعملنا

- **المنهج التاريخي** عند سرد أهم مراحل التجربة الماليزية في مجال التنمية،
- **والمنهج الوصفي** عند استعراض ظاهرة التبعية الاقتصادية، و الأسباب التي أدت إليها في الدول العربية ، ومن ثم أثارها على اقتصادات الوطن العربي،
- كما اعتمدنا على **المنهج المقارن** عند بحث تشابه واختلاف سياسات مواجهة التبعية الاقتصادية بين الاقتصاد الماليزي واقتصاديات الدول العربية،
- وعلى **المنهج التحليلي** في دراسة الإحصائيات وتحليل أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في النموذج التنموي الماليزي على مواجهة التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وكذالك دراسة الإحصائيات وتحليل أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر والمغرب كدول مختارة من الدول العربية،
- وأيضا على **منهج دراسة الحالة** بالتعرض إلى التجربة الماليزية كحالة خاصة من مجموع تجارب مواجهة التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الأخرى بالدول النامية، كتجارب دولة تركيا والبرازيل وغيرها.

حدود الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث، وتحقيقاً للأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد تعين علينا وضع محددات زمنية ومكانية، فقد اهتمت الدراسة بجميع الدول العربية مع التركيز على مصر و المغرب مقارنة بماليزيا. في حين اقتصرت الحقبة الزمنية على الفترة الممتدة مابين 1970 – 2010.

الدراسات السابقة

الدراسات التي تصدت للتبعية الاقتصادية في الوطن العربي في حدود علمنا هي :

دراسة للدكتور نادر فرجاني (1980): بعنوان " مدى تقدم الشعب العربي